



- جامعة مولود معمري - تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الهيئة التنفيذية في المجلس الشعبي البلدي  
بين التمثيل السياسي والممارسة الإدارية  
(دراسة حالة: بلدية أيت يحي موسى)

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة إدارة محلية

إشراف الأستاذ:

- أ. حمداني لونس

إعداد الطالب:

- خدير أحمد

لجنة المناقشة:

أ/ غارو حسية ..... رئيسا

أ/ حمداني لونس ..... مشرفا ومقررا

أ/ زاوش حسين ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2017-2018



## شكر وتقدير

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على كريم فضله وحسن توفيقه لي على إنجاز هذه  
المذكّرة، فإنه يشرفني أن أتقدّم بخالص شكري وتقديري واحترامي إلى مؤطّري وأستاذي  
"حمداني لونس" الذي أعطاني الكثير من وقته وجهده وتكرّم علي بالنصائح والتوجيهات  
التي يّسّر عملي.

كما أوّجه شكري الجزيل إلى جميع الأساتذة الذين درّسوني طوال مشوّاري في قسم  
العلوم السياسية.



## إهداء

إلى من قرن الله عز وجل الإحسان إليهما بطاعته وأوصى بهما خير الوصية، إلى من ربّ ياني صغيرا وشملاني بعظيم عطفهما كبيرا والدي الكريمين أطال الله في عمرهما وأكرمهما بكامل الصحة والعافية.

إلى من كانوا لي سندا طوال دراستي وسعوا لراحتي وإسعادي ونجاحي.  
إخوتي وأخواتي.

خطيبي.

زملائي وأصدقائي.

إلى كلّ هؤلاء أهدي هذا العمل.



# مقدمة

## مقدمة:

يعتبر نشاط الدولة وتنظيمها الإداري ومنهج نظامها القانوني يرتكز على نظامين أساسيين هما: النظام المركزي والنظام اللامركزي.

وتعدّ الجزائر من بين الدول التي شهدت تطورات هامة في نظام اللامركزية الإدارية من خلال إدخال مفاهيم جديدة مثل: مفهوم الإدارة المحلية وذلك من أجل إعطاء البعد الديمقراطي للنظام والنشاط الإداري، وذلك خدمة للمواطن المحلي وإشراكه في اتخاذ القرارات المحليّة من خلال توسيع مفهوم الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، لكن قبل الوصول إلى مفهوم الإدارة المحلية، فقد مرّ النظام فيها بعدة مراحل وفترات كانت سببا في هذا التغيير من حيث طريقة التسيير.

تميزت الفترة الاستعمارية بإنشاء هيئات إدارية على المستوى المحليّ من طرف الاستعمار يتولّى تسييرها ضباط بهدف تمويل الجيش الفرنسي وقد كانت تعرف بالمكاتب العربية، غير أنه تمّ تعميمها سنة 1868 من طرف الاستعمار لتشمل باقي أقاليم الجزائر وذلك في شكل بلديات أهلية توجد في الجنوب يسيروها رجال الجيش الفرنسي بمساعدة بعض الأعيان من الأهالي يطلق عليهم تسمية القواد، بالإضافة إلى بلديات مختلطة توجد في الإقليم الشمالي وكان تسييرها حكرا على موظف من الإدارة الاستعمارية وموظفين جزائريين خاضعون للإدارة الفرنسية.

كما نجد أن المرحلة الاشتراكية التي رافقت مرحلة الاستقلال و رفع تحديات التنمية الوطنية و القضاء على مخلفات السياسات الاستعمارية، ما أدى بالسلطة الجزائرية إلى محاولة إحتواء الوضع وتحسينه من خلال تقليص عدد البلديات من 1500 بلدية إلى 576 بلدية وذلك بسبب ظروفها الصعبة على المستوى التقني والبشري ما أدى بها إلى إنشاء لجان خاصة تتولى مهمة تسيير شؤون البلدية يقودها رئيس عهدت إليه مهام رئيس البلدية.

أما مرحلة الانفتاح الديمقراطي فقد كانت بمثابة القفزة النوعية في إبراز مكانة البلدية على المستوى الرسمي ودورها الطلائعي وذلك من خلال إصدار أول قانون للبلدية سنة

1990 الذي تمّ بخضوعه لمبادئ وأحكام جديدة أرساها دستور 1989 وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد واعتماد التعددية الحزبية التي أظهرت أن تركيبة المجالس فيها تتكون من عدة أحزاب وترشيحات حرة.

إذا فان تنظيم و تسيير الجماعات المحلية في الجزائر يخضع لنظام مؤسساتي خاص ببناء، إذ تعتبر امتداد للدولة و ليست مؤسسات مستقلة استقلالاً تاماً، وذلك رغم تمتعها بالشخصية المعنوية و الإستقلالية التنظيمية و المالية. و نميز في نظامها المؤسساتي تميزاً وظيفياً بين الإدارة البلدية و المجلس الشعبي البلدي، و هنا تبرز حقيقة دور النخب المحلية في إدارة الجماعات المحلية بشقيها المزدوج و الثنائي من حيث الانتخاب للمنتخبين و التعيين للإداريين و انطلاقاً من هذا تتشكل السلطة المحلية في البلدية والتي يأتي على رأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي لمساعدة نوابه و الأمين العام للبلدية، و هذا ما يطلق عليه الهيئة التنفيذية للبلدية و الدراسة تدور حول إشكالية رئيسية تتمثل فيمايلي:

**كيف توفق الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي البلدي في مهامها بين التمثيل**

**السياسي و الممارسة الإدارية؟**

تتطوي هذه الإشكالية على مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

- مما تتكون إدارة البلدية؟
  - كيف يتشكل المجلس الشعبي البلدي وما هي صلاحياته؟
  - ما دور الهيئة التنفيذية في الإدارة و التسيير و مما تتكون ؟
  - كيف يتم تعيين السلطة الرئاسية في البلدية؟
- بالإضافة إلى مجموعة من الفرضيات هي:
- كلما كان الانسجام ممكناً بين أعضاء الهيئة التنفيذية كلما كان تسيير البلدية فعالاً
  - قوة التمثيل السياسي و كفاءته تؤدي إلى ممارسة إدارية فعالة في معالجة الشؤون المحلية ؟
  - هيمنة السلطة الرئاسية لرئيس المجلس الشعبي البلدي على الهيئة التنفيذية في البلدية.

- يطغى العمل الإداري على العمل السياسي في نشاط الهيئة التنفيذية للمجلس.

### أسباب إختيار الموضوع:

تكمن أسباب إختيار الموضوع في أسباب ذاتية تتمثل في:

- الرغبة في الإحتكاك بأعضاء المجلس الشعبي البلدي من أجل معرفة دور البلدية في حياة المواطنين كوحدة إقليمية.

- الجدل القائم بين المواطنين في الانتخابات الأخيرة (23 نوفمبر 2017) حول هذا الموضوع.

- إجراء تجربة شخصية في الميدان من خلال دراسة حالة بلدية آيت يحي موسى ما يزيد من رصيدي المعرفي في هذا المجال.

بالإضافة إلى أسباب موضوعية تتمثل في:

- معالجة واقع البلدية وما يدور حولها من تساؤلات وإنشغالات حول طبيعة المهام المسندة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي تمثيلية سياسية أم ممارسة إدارية.

- كون البلدية تعد من أهم ركائز الديمقراطية الفعلية بإعتبارها حلقة وصل بين المواطن والإدارة.

- الرغبة في إثراء المكتبات بالبحوث المتعلقة بهذا الموضوع.

### أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في الانتخابات المحلية الأخيرة لـ (23 نوفمبر 2017) التي

خلفت جدلا واسعا بين المواطنين ما زرع في نفسي نوعا من الفضول لإستقصاء حقائق حول

الموضوع ومحاولة الإجابة على عدة تساؤلات كانت تدور في أذهان المواطنين على غرار

سؤال: مهام أعضاء المجلس الشعبي البلدي سياسية تمثيلية أم ممارسة إدارية؟

## المناهج المستخدمة:

لقد تَبَعْنَا فِي هَذِهِ الدَّرَاسَةِ الْمَنْهَجَ التَّارِيخِي فِي الْمَقْدَمَةِ وَذَلِكَ لِسَرْدِ الْمَرَاهِلِ الَّتِي مَرَّتْ بِهَا الْبَلَدِيَّةُ، الْجَزَائِرِيَّةُ إِبَانِ الْإِسْتِعْمَارِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا فِي مَجَالِ التَّنْظِيمِ وَالتَّسْيِيرِ الْإِدَارِيِّ، وَمَنْهَجِ تَحْلِيلِ الْمَضْمُونِ وَذَلِكَ لِأَجْلِ تَحْلِيلِ مَضَامِينِ الْقَوَانِينِ الْجَدِيدَةِ فِي خُصُوصِ الْبَلَدِيَّةِ وَالْمَنْهَجِ الْوَصْفِيِّ وَذَلِكَ بِغَرَضِ الْمَقَارَنَةِ بَيْنَ الْإِطَارِ الْقَانُونِيِّ الَّذِي تَعْمَلُ فِيهِ الْبَلَدِيَّةُ وَالممارسات التي تحدث في الواقع.

## صعوبات البحث:

لكل بحث صعوبات لا يكاد يسلم منها أي باحث ومن أهم هذه الصعوبات التي واجهتنا:

- موضوع جديد
- ندرة الدراسات في هذا الموضوع.
- صعوبة إجراء الدراسات لأنه عمل فردي (لا يوجد زميل) ما سبب ضيق الوقت.
- شمولية الموضوع وعمقه مما صعب علينا حصره في فصلين.

## خطة البحث:

ولمعالجة الموضوع قمنا بتوزيعه على ثلاثة فصول :

عالجنا في الفصل الأول تنظيم مؤسسة البلدية في الجزائر، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول يتعلق بالإدارة البلدية والمبحث الثاني يتعلق بالمجلس الشعبي البلدي والمبحث الثالث يتعلق بالعلاقة مع الوصاية بالإضافة إلى أن كل مبحث من هذه المباحث تتفرع منه ثلاثة مطالب توضح وتفسر المبحث.

أما الفصل الثاني فتطرّقنا إلى السلطة الرئاسية في المجلس الشعبي البلدي، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول يتعلق برئيس المجلس الشعبي البلدي، أما

المبحث الثاني يتعلّق بـ نواب رئيس المجلس الشعبي البلدي، أما المبحث الثالث فيتعلّق بالأمين العام كما تتفرّع عنه مطالب من كل مبحث.

والفصل الثالث خصصناه لدراسة حالة بلدية آيت يحي موسى، حيث قسمناه الى مبحثين هما: المبحث الأول يتعلّق بتقديم عام حول بلدية آيت يحي موسى و المبحث الثاني يتعلّق بدور المعارضة الحزبية في المجلس.

# الفصل الأول

تنظيم المؤسسة البلدية

تعتبر البلدية الوحدة القاعدية الأساسية والأدنى في التنظيم الجزائري، فهي تمثل نقطة المشاركة الأولى للمواطن المحلي في شؤون التسيير وذلك باعتبارها هيئة دولية تعتمد على النظام اللامركزي ما يكسبها صفة الاستقلالية في طريقة تسييرها من جهة وتقريب الإدارة من المواطن من جهة أخرى، كما يرى الكثير من الباحثين أن الإنتخاب يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق اللامركزية الإدارية وذلك لأنه معيار أساسي لإستقلال هيئاتها لما لها من قيمة ديموقراطية تهدف إلى جعل الشؤون المحلية تدار من طرف المعنيين بها وهذا لا يأتي إلا عن طريق الانتخاب.

لكن رغم تمتع البلدية بالاستقلالية وإنتهاج نظام الإنتخاب إلا أن الجهاز التنفيذي فيها يخضع لرقابة وصائية من طرف الوالي وهذا ما يجعلها تابعة للمركز منه فإننا في هذا الفصل سنحاول دراسة البلدية من الناحية الإدارية في المبحث الأول ومن الناحية السياسية في المبحث الثاني وسنذكر علاقتها بالوصاية في المبحث الثاني ونخص بذلك الدائرة والولاية.

## المبحث الأول: الإدارة البلدية.

يتكون الجهاز الإداري البلدي من إدارة عامة تضم مختلف المصالح وإدارة تقنية، تتفرع منهما مجموعة من المكاتب والفروع وذلك بهدف الإشراف على تسيير مصالح البلدية المختلفة.

## المطلب الأول: الإدارة العامة.

الإدارة العامة هي «مجموعة الهيئات والمنظمات التي أسند إليها مهمة تحقيق أهداف تدخل الدولة الحديثة في الحياة اليومية للأفراد وذلك تحت إشراف السلطات السياسية فيها»<sup>1</sup> أو هي حسب المعيار العضوي مجموعة أجهزة تمارس نشاطها بصفة إدارية باعتبارها جهات إدارية<sup>2</sup>. منه فالجهاز الإداري البلدي يتكون من مجموعة من المصالح تقوم الأمانة العامة بتوزيعها ووضع هيكل تنظيمي لها وذلك بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي<sup>3</sup>.

يكون الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية حسب التعداد السكاني للإقليم والموارد البشرية داخل الإدارة ونقصد هنا الموظفين الذين تختلف طريقة شغلهم للمناصب سواء عن طريق التعيين أو عن طريق المسابقة وذلك حسب المرسوم التنفيذي رقم 90-99 المتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنسبة للموظفين وأعوان الإدارة المركزية والولايات والبلديات<sup>4</sup>.

يكون الهيكل التنظيمي للإدارة البلدية مقسم على النحو التالي حسب المادة 360 من المرسوم التنفيذي 334-11 الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية:

<sup>1</sup> - الدكتور حسين عثمان محمد عثمان، أصول القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2006، ص 13.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 13.

<sup>3</sup> - رئيس مكتب تسيير الموظفين، مقابلة رسمية، 25-07-2018.

<sup>4</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-99 المتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري المؤرخ في أول رمضان الموافق لـ 27 مارس 1990 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 13 الصادر بـ 2 رمضان عام 1410هـ.

## 1- شعبة الإدارة العامة للجماعات الإقليمية: تتضمن مجموعة من الأسلاك الإدارية هي:

- المتصرفون الإداريون: تتفرع منه الرتب التالية:

\* متصرف إقليمي.

\* متصرف إقليمي رئيسي.

\* متصرف إقليمي مستشار.

- ملحقو الإدارة الإقليمية: تتفرع منه الرتب التالية:

\* ملحق الإدارة الإقليمية.

\* ملحق رئيسي للإدارة الإقليمية.

- أعوان الإدارة الإقليمية:

\* عون مكتب الإدارة الإقليمية.

\* عون الإدارة الإقليمية.

\* عون رئيسي للإدارة الإقليمية.

- كتاب الإدارة الإقليمية: تتفرع منه الترتيب التالية:

\* كتاب الإدارة الإقليمية.

\* كاتب مديرية الإدارة الإقليمية.

\* كاتب مديرية رئيسي للإدارة الإقليمية.

- محاسبو الإدارة الإقليمية: تتفرع منه الرتب التالية:

\* مساعد محاسبي الإدارة الإقليمية.

\* محاسب الإدارة الإقليمية.

\* محاسب رئيسي للإدارة الإقليمية.

## 2-شعبة الترجمة والترجمة الفورية: تتضمن سلك:

- المترجمون، الترجمة للإدارة الإقليمية: تتفرّع منه الرتب التالية:

\* المترجم، المترجم الرئيسي للإدارة الإقليمية.

\* المترجم، المترجم الرئيسي للإدارة الإقليمية

\* رئيس المترجمين، الترجمة للإدارة الإقليمية.

## 3- شعبة الوثائق والمحفوظات للإدارة الإقليمية: تتفرّع منه الرتب التالية:

\* وثائقي أمين المحفوظات للإدارة الإقليمية.

\* وثائقي أمين المحفوظات رئيسي للإدارة الإقليمية.

\* رئيس وثائقيين أمناء المحفوظات للإدارة الإقليمية.

- المساعدون الوثائقيون أمناء المحفوظات للإدارة الإقليمية: تتفرّع منه رتبة:

\* مساعد وثائقي أمين المحفوظات للإدارة الإقليمية.

- الأعوان التقنيون في الوثائق والمحفوظات للإدارة الإقليمية: تتفرّع منه رتبة:

\* عون تقني في الوثائق والمحفوظات للإدارة الإقليمية.

## 4- شعبة الإعلام الآلي: تتضمن الأسلاك التالية:

- مهندسو الإعلام الآلي للإدارة الإقليمية: تتفرّع منه الرتب التالية:

\* مساعد مهندس في الإعلام الآلي للإدارة المحلية.

\* مهندس دولة في الإعلام الآلي.

\* مهندس رئيسي في الإعلام الآلي.

\* رئيس المهندسين في الإعلام الآلي.

- تقنيو الإعلام الآلي للإدارة الإقليمية: تتفرّع منه رتبة:

\* تقني في الإعلام الآلي للإدارة الإقليمية.

\* تقني سامي في الإعلام الآلي

- **المعاونون التقنيون في الإعلام الآلي:** تتفرّع منه رتبة:
  - \* معاون تقني في الإعلام الآلي.
- **الأعوان التقنيون في الإعلام الآلي للإدارة المحلية:** تتفرّع منه رتبة:
  - \* عون تقني في الإعلام الآلي للإدارة الإقليمية.
- 5- الشعبة الاجتماعية - الثقافية والتربوية والرياضية:** تضم الأسلاك التالية:
  - **المستشارون للنشاطات الثقافية والرياضية للإدارة الإقليمية:** تضم الرتب التالية:
    - \* مستشار للنشاطات الثقافية والرياضية.
    - \* مستشار رئيسي للنشاطات الثقافية والرياضية.
    - \* رئيس المستشارين للنشاطات الثقافية والرياضية.
  - **المستشارون الاجتماعيون:** تضم الرتب التالية:
    - \* مستشار اجتماعي للإدارة الإقليمية.
    - \* مستشار اجتماعي رئيسي.
    - \* رئيس المستشارين الاجتماعيين.
  - **مساعدات الأمومة للإدارة المحلية:** تتفرّع منها الرتب التالية:
    - \* مساعدة أمومة للإدارة المحلية.
    - \* مساعدة أمومة رئيسية.
    - \* رئيسة مساعدات الأمومة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 11-334، المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية، المؤرخ في 22 شوال 1432 الموافق لـ 20 سبتمبر سنة 2011، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 53 الصادرة بـ 30 شوال عام 1432 الموافق لـ 28 سبتمبر سنة 2011.

نلاحظ مما سبق أنّ الإدارة العامّة للبلدية تتكوّن من مجموعة من الأسلاك تتفرّع منها مجموعة من الرّتب من أجل تسهيل القيام بمهامها وهذا طبعا حسب مجال وشعبة إختصاصها وذلك لتأطير وتنظيم طريقة التسيير.

## المطلب الثاني: الإدارة التقنيّة.

تتكوّن الإدارة التقنية للبلدية من:

- 1- **شعبة التسيير التقني والحضري:** تتفرّع منه الأسلاك التالية:
  - **مهندسو الإدارة الإقليمية في التسيير التقني والحضري:** تتفرّع منه الرّتب التالية:
    - \* مساعد مهندس للإدارة الإقليمية في التسيير التقني والحضري.
    - \* مهندس دولة للإدارة الإقليمية في التسيير التقني والحضري.
    - \* مهندس رئيسي للإدارة الإقليمية في التسيير التقني والحضري.
  - **تقنيو الإدارة الإقليمية في التسيير التقني والحضري:** تتفرّع منه الرّتب التالية:
    - \* تقني الإدارة الإقليمية في التسيير التقني والحضري.
    - \* تقني سامي للإدارة الإقليمية في التسيير التقني والحضري.
  - **الأعوام التقنيون للإدارة الإقليمية في التسيير التقني والحضري:** تتفرّع منه الرّتب التالية:
    - \* عون تقني للإدارة الإقليمية في التسيير التقني والحضري.
    - \* عون تقني متخصص للإدارة الإقليمية في التسيير التقني والحضري.
    - \* معاون تقني للإدارة الإقليمية في التسيير التقني والحضري.
  - **المهندسون المعماريون للإدارة المحلية:** تتفرّع منه الرّتب التالية:
    - \* مهندس معماري للإدارة الإقليمية.
    - \* مهندس معماري رئيسي للإدارة الإقليمية.

\* رئيس المهندسين المعماريين للإدارة الإقليمية<sup>1</sup>.

تمارس الإدارة التقنية للبلدية أشغالها في مجال إختصاصها المتمثل في تحضير القدرات التقنية والاقتصادية والتحكم في كل ما يخص الهندسة العمرانية ومتابعة كل ما يخص إنشاء المشاريع الكبرى، أو المنشآت المعقدة.

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 11-334، المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية، المؤرخ في 22 شوال 1432 الموافق لـ 20 سبتمبر سنة 2011، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 53 الصادرة بـ 30 شوال عام 1432 الموافق لـ 28 سبتمبر سنة 2011.

## المبحث الثاني: المجلس الشعبي البلدي.

يقتضي تسيير البلدية وإدارة شؤونها المحلية تشكيل المجلس الشعبي البلدي الذي هو عبارة عن مجموعة من الأعضاء يمثلون السكان المحليين من أجل تحقيق وتلبية مطالبهم المختلفة، ولا يتحقق هذا الأمر إلاّ عن طريق الانتخاب الذي يعتبر إنعكاس للديمقراطية في الجزائر وحرية للمواطنين في إختيار ممثليهم.

### المطلب الأول: الإنتخابات المحلية.

الانتخاب: «هو الوسيلة المثلى لتمكين الشعب من ممارسة حق الإختيار، وهكذا نقول بأن الإنتخاب يمثل الوسيلة التي تسمح للشعب بممارسة السلطة»<sup>1</sup>. وذلك لأنه «لا يوجد شيء أهم في النظام الديمقراطي من الإنتخاب»<sup>2</sup>.

لقد حدّد القانون العضوي رقم 16 - 10 كافة الترتيبات المتعلقة بانتخاب المجالس الشعبية البلدية وذلك من عدّ نواحي مختلفة منها: شروط الناخب والمنتخب (أي المترشح).

#### أ - شروط الناخب:

- لقد ذكرت هذه الشروط من المادة 3 إلى المادة 11 من القانون المذكور أعلاه وهي تنصّ على: اعتبار أنّ كلّ من بلغ 18 سنة له هذا الحق بالإضافة إلى شروط أخرى هي:
- التمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية.
  - عدم التسجيل في قائمة إنتخابية من قبل حيث لا يجوز التسجيل في قائمتين.
  - إستعادة الأهلية الانتخابية وذلك برفع الحجز أو إجراء عفو شمل الشخص المحجوز<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الدكتور أحسن رابحي، الوسيط في القانون الدستوري، (الجزائر، ط2، 2014)، ص 115.

<sup>2</sup> - الدكتور أحسن رابحي، مرجع سابق، ص 114.

<sup>3</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية شعبية، قانون عضوي رقم 16-10، المتعلق بنظام الانتخابات، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق لـ 25 غشت 2016، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 50 بتاريخ 25 ذو القعدة عام 1437 الموافق لـ 28 غشت 2016.

ومن أجل معرفة مدى مشاركة الفرد الجزائري في عملية الانتخابات المحلية إرتأينا دراسة النتائج الأولية لانتخابات المجالس الشعبية البلدية في 23 نوفمبر 2017<sup>1</sup> التي هي كالتالي:

|                           |                                                       |
|---------------------------|-------------------------------------------------------|
| عدد المسجلين              | 22 مليون و 833 ألف و 772 ناخب                         |
| عدد المصوتين              | 10 ملايين و 579 ألف و 719 مصوت                        |
| نسبة المشاركة             | 46.93% (44.26% و 38.25% للتشريعات 2017 دون الجالية)   |
| عدد الأصوات المعبر عنها   | 9 ملايين 490 ألف و 217 صوت (أي بنسبة 89.70%)          |
| عدد أوراق التصويت الملغات | 89 مليون و 502 ألف و 502 ورقة ملغات (أي بنسبة 10.30%) |

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المصوتين أقل من المسجلين وذلك نتيجة عزوف الشعب عن الانتخابات ما أسهب في ظهور نسبة مشاركة محتشمة مقارنة بانتخابات 2012 حسب تحليل المسؤولين والمكلفين بتحليل وإحصاء النسب المشاركة. كما أن عزوف الشعب عن الإنتخاب راجع إلى فقدان الثقة في المسؤولين من جهة والأوضاع المالية الصعبة التي تعيشها الخزينة العمومية التي لعكست سلبا على الحياة الاجتماعية من جهة أخرى، فبالرغم من القفزة النوعية للنظام الجزائري الذي أقرّ بنظام التعددية الحزبية الذي يضمن حرية إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات<sup>2</sup>، بالإضافة إلى إقرار الديمقراطية التشاركية وذلك من خلال إشراك الأفراد في الحكم، إلا أنها لم تفلح في إقناع الشعب في الانتخاب وهذا يظهر من

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، النتائج الأولية لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية، 23 نوفمبر 2017، ص 05.

<sup>2</sup> - Fondation freindrich Ebert, Le phénomène associatif en Algérie, Etat des lieux,

طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون، مطبعة وحدة الرغبة، 2007، ص 151.

خلال قيام أنس تينا بنشر مقطع فيديو على اليوتيوب تحت اسم "راني زعفان" وقد لقي نسبة مشاركة عالية أرهبت السلطات.

كما نجد أسباب أخرى يمكن حصرها في:

- غياب الكفاءة لدى المترشحين من خلال تدني مستويات تعليمهم.
- عدم تطوير مفهوم المجتمع المدني من طرف الدولة الذي يقتضي إلى ترسيخ قيم الحكامة بالقطاع العام وتعزيز الشفافية في الحياة السياسية.
- فقدان الثقة في المترشحين والخوف من عدم تمثيلهم بل خدمة مصالحهم فقط.

#### ب - المنتخب المترشح:

ينتخب أعضاء المجلس الشعبي البلدي من طرف سكان البلدية عن طريق الاقتراع النسبي على القائمة، لمدة 5 سنوات، حيث توزع عدد المقاعد حسب عدد الأصوات الذي تحصلت عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى<sup>1</sup>.

يتكون عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي من 13 عضواً إلى 43 عضواً وذلك حسب تعداد سكان المنطقة وهم موزعون كآلاتي حسب دراسة حالة بلدية أيت يحي موسى:

- مقعد لرئيس المجلس الشعبي البلدي.

- 4 نواب للرئيس.

- 4 لجان.

- 3 مسيرين للملحقات الإدارية.

- 7 أعضاء<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - قانون عضوي رقم 16 - 10، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - رئيس مكتب تسيير الموظفين، مقابلة رسمية، 30-08-2018

إذن يكون هؤلاء الأعضاء نتاج ما يعرف بالديمقراطية المحلية وذلك من خلال إختيار الشعب لهم من أجل أن يمثلوهم في مختلف المحافل السياسية بالإضافة إلى تلبية مختلف حاجياتهم المختلفة على غرار تعبيد الطرقات أو تسهيل الخدمات الإدارية لهم.

### المطلب الثاني: صلاحيات ومهام المجلس الشعبي البلدي.

إنّ للمجلس الشعبي البلدي مجموعة من الصلاحيات والمهام يقوم بها بصفة دورية من أجل ضمان الإستقرار في الإقليم وضمان استمراريته في إطار منظم ومنسق يخدم الصالح العام في جميع المجالات من بينها:

أ - **مجال التنمية والتهيئة:** وذلك من خلال إعداد البرامج السنوية الخاصة بمدة عهده والسهر على تنفيذها حسب ما حدده القانون، بالإضافة إلى إستشارته في جميع المشاريع المراد إقامتها لضمان عدم التّعدي على المساحة الخضراء أو تلويث الأراضي الفلاحية.

ب - **مجال التعمير والهيكل القاعدية والتجهيز:** حيث يمارس المجلس الشعبي البلدي رقابة على جميع المشاريع المقامة على إقليم البلدية لا سيما تلك التي تكون مضرّة للبيئة ويظهر ذلك من خلال إعلامه بها بالإضافة إلى:

- الحفاظ على الموروث العقاري الثقافي والإنسجام الهندسي للتجمعات السكنية.
- تهيئة المساحات الموجهة لإحتواء النشاطات التجارية، الاقتصادية.
- الإحتفال بالأعياد الوطنية لا سيما تلك المتعلقة بالثورة التحريرية.
- تشجيع المبادرات الهادفة إلى صيانة وترميم المباني من قبل جمعية السكان.

ج - **مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضية والشباب والثقافة:** وذلك من خلال دعم المؤسسات التعليمية بتسيير المطاعم المدرسية وتوفير وسيلة نقل للتلاميذ بالإضافة إلى توفير مرافق موجهة للرياضة والشباب والثقافة. كما تحصر الفئات الاجتماعية المعوزة بالتكفل بها ودعمها عن طريق التضامن والحماية الاجتماعية.

## د - مجال النظافة وحفظ الصحة والطرق البلدية: وذلك من خلال:

- جمع النفايات ونقلها.
- توزيع المياه.
- صيانة الطرق المتضررة<sup>1</sup>.

نلاحظ أن هذه المهام والصلاحيات كثيرة ما أدى إلى إقامة لجان للبلدية تعمل على تنفيذ هذه المهام والصلاحيات حسب المجالات الموكلة لها وذلك من أجل التحكم من التسيير من جهة ومن جهة أخرى الوصول إلى حكمة رشيدة تعمل على تحسين ظروف الإقليم وتوفير متطلبات المواطنين.

## المطلب الثالث: نظام المداولات.

يعقد المجلس الشعبي البلدي في إقليم البلدية دورة عادية كل شهرين ولا تتعدى كل دورة خمسة أيام غير أنه يمكن أن يعقد دورات استثنائية، كلما اقتضت الضرورة وذلك بفعل أسباب قاهرة بطلب من رئيسه أو ثلثي أعضائه أو الوالي وتكون في إقليم آخر إذا تعذر الاجتماع في إقليم البلدية وهذا حسب المواد 16 إلى 18 من قانون البلدية<sup>2</sup>.

## أ - استدعاءات الأعضاء للمداولات:

ترسل استدعاءات دورات المجلس من طرف رئيسه إلى أعضاء المجلس قبل عشرة أيام، كما يلصق مشروع جدول أعمال الاجتماعات على الأماكن المخصصة للإعلام

<sup>1</sup> - القانون رقم 10-11، المتعلق بالبلدية، مرجع سابق، المواد 103 - 124.

<sup>2</sup> - جمهورية جزائرية ديمقراطية شعبية، قانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011، الصادر في الجريدة الرسمية، عدد 37، بتاريخ أول شعبان عام 1432 الموافق لـ 3 يوليو سنة 2011.

الجمهور بها من أجل الحضور<sup>1</sup>، وذلك لإرساء ثقافة "الديمقراطية التشاركية"<sup>2</sup> للمواطنين وإضفاء الشفافية لهذه المداولات.

#### ب - صحة المداولات وإلغائها:

إن صحة مداولات المجلس الشعبي البلدي مرهون باكتمال النصاب القانوني لعدد الأعضاء، فاكتمال النصاب يعني المصادقة عليها وعدم اكتمال النصاب يلغي مداولات الدورة وتقام دورة أخرى بعد خمسة أيام على أن تتم المصادقة عليها حتى وإن لم يكتمل النصاب<sup>3</sup>.

إذن الهدف من إشترك مختلف شرائح المجتمع في مداولات المجلس هو إضفاء نوع من الشفافية عليها ورسم لمختلف سياسات وأهداف البلدية المختلفة لضمان تحقيق التنمية فيها بمشاركة المجتمع المدني من جهة وعدم فرض الأفكار الخاصة من طرف أحد الأعضاء لخدمة مصالحه من جهة أخرى.

كما يجسد أيضا مبدأ الحياد في إتخاذ الآراء في احترام الرأي الآخر.

<sup>1</sup> - رئيس المجلس الشعبي البلدي، مقابلة رسمية.

<sup>2</sup> - المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، ص 06.

<sup>3</sup> - نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي، مقابلة غير رسمية.

## المبحث الثالث: العلاقة مع الوصاية.

تعتمد أغلبية الدول على نظام الجماعات المحلية للدلالة على أهميتها وضرورتها في التنظيم الإداري وذلك تجسيدا للامركزية الإدارية والتي من أهم ركائزها الاعتراف بوجود هيئات محلية مصلحة مستقلة تعمل على إدارة شؤونها بنفسها دون تدخل من الأجهزة المركزية ونعني هنا الدائرة والولاية وسنحاول دراسة علاقة المجلس الشعبي البلدي بهما.

### المطلب الأول: العلاقة مع الولاية.

يقوم المجلس الشعبي البلدي بمزاولة مختلف أعماله بكلٍ لستقلالية وذلك لأن نظامه لا مركزي غير أنه يخضع لوصاية من طرف والي الولاية وهذا ما أوضحه قانون البلدية رقم 10-11 لاسيما في المواد 98-99-100 التي نصّت على إرسال جميع القرارات إلى والي قبل تطبيقها، ومن جهة أخرى نجد أن القانون منح والي وأجاز له سلطة الحلول في تسيير شؤون البلدية وذلك في المواد 101 و102 من نفس القانون الذي نص على:

- عدم قدرة السلطات البلدية على التكفل بالعمليات الانتخابية.
  - عندما يمتنع رئيس المجلس الشعبي البلدي عن تنفيذ القرارات الموكلة له بمقتضى القانون.
  - في حالة عدم التصويت على الميزانية نتيجة وجود إختلال<sup>1</sup>.
- كما نجد أن سلطة الوصاية تعدت لتصل إلى أعضاء المجلس الشعبي البلدي وذلك من خلال سلطة إقالة الأعضاء بسبب التغيب ثلاث مرات متتالية، بالإضافة إلى سلطة التوقيف بسبب المتابعة الجزائية لأحد الأعضاء<sup>2</sup>.

نلاحظ أن سلطة الوصاية من طرف والي ضرورية منحها إياه القانون وذلك من أجل الحفاظ على النظام في المجلس الشعبي البلدي وضمان سيره وذلك من خلال المراقبة

<sup>1</sup> - القانون رقم 10-11، المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - أميرة حيزية، الرقابة الوصائية على الجماعات المحلية في ظل قانون البلدية والولاية الجديدين، مذكرة تخرج (جامعة قسدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 16-06-2013)، ص ص 16-17.

الدورية على المنتخبين لتفادي تماديهم في فرض أفكارهم أو خدمة مصالحهم، حيث خول له القانون (أي الوالي) سلطة الفصل أو التوقيف لأحد الأعضاء في حالة المتابعة الجزائية.

### المطلب الثاني: العلاقة مع الدائرة.

يمارس رئيس الدائرة وصاية على المجلس الشعبي البلدي وذلك في عدة نواحي مختلفة منها: المصادقة على مداورات المجلس الشعبي البلدي، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ مخططات البلدية للتنمية<sup>1</sup>، وذلك من أجل تقويم مسارها لمنع انحرافها عن المسار الصحيح ومبادئها وأهدافها المسطرة من أجل تحقيقها.

تعتبر الوصاية المفروضة على المجلس الشعبي البلدي من طرف رئيس الدائرة ضرورية لأنها تسمح بتقديم آراء ونصائح من شأنها أن تساهم في رفع مردودية التنمية البلدية، وتحسن من طريقة تقديم الخدمات في مجال الإدارة للمواطنين، فلا تعتبر وصاية لرئيس الدائرة نفياً لوجود اللامركزية الإدارية للبلدية بل هي وصاية قانونية خولها له القانون تحت سلطة الوالي فحسب<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: المرافقة والتعاون.

تعتبر الوصاية المفروضة على المجلس الشعبي البلدي من طرف الولاية والدائرة هادفة إلى تحسين سير الإدارة وذلك من خلال أن كل عضو موجود في المجلس منتخب لذلك سيسعى إلى تلبية حاجيات المواطنين ولو على حساب القانون لأنه في نهاية المطاف رجل سياسي وممثل للشعب لذا فإن هذه الوصاية تأتي بالدرجة الأولى لصيانة مبدأ المشروعية وضمان سلامة تصرفات أعضاء المجلس<sup>3</sup>، هذا من جهة ومن جهة أخرى

<sup>1</sup> - سليم تميم، هيئات عدم التركيز الإداري، مذكرة تخرج (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 - 2015)، ص 19.

<sup>2</sup> - النائب الثالث للمجلس الشعبي البلدي، مقابلة رسمية.

<sup>3</sup> - شوقي بوتهلولة، الرقابة الإدارية على المنتخبين في قانون البلدية 10-11، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة (جامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 - 2014)، ص ص 109 - 110.

نلاحظ أنها وسيلة للتجاوز وجلب أفكار جديدة من خلال حس الحوار القائم بين رئيس الدائرة والوالي مع رئيس المجلس الشعبي البلدي بفضل مداولات المجلس وقراراته التي يمكن أن تكون بعيدة المنال نظراً لصعوباتها أو لقلّة كفاءة أعضاء المجلس في تسطيرها ما يستدعي تدخل رئيس الدائرة والوالي من أجل تقديم البديل وتصحيح الأخطاء وهنا يظهر أن نمط الوصاية تعاوني بين الهيئات الثلاث بنسبة كبيرة.

# الفصل الثاني

السلطة الرئاسية في تسيير البلدية

تعدّ البلدية الوحدة الأساسية للإدارة المحلية، فهي تخضع لقانون بموجب الخصائص التي تمتاز بها، والتي تستوجب خطة إستراتيجية من أجل تحقيق أهدافها من طرف المنتخبين المحليين الذين يمثلون سكان الإقليم، ونظرا للمهام الكبرى التي ألقيت على عاتقهم في مجال تسيير شؤون البلدية بمختلف مصالحها ومرافقها، خصّصنا هذا الفصل من أجل دراسة السلطة الرئاسية في البلدية.

بدءا برئيس المجلس الشعبي وذلك بكيفية تعيينه وصلاحياته كمبحث أول. وكيفية تعيين أعضاء المجلس الشعبي البلدي من حيث حقوقهم وواجباتهم كمبحث ثاني، والمبحث الثالث خصصناه لدراسة الأمين العام من خلال كيفية تعيينه بالإضافة إلى مهامه وصلاحياته.

## المبحث الأول: رئيس المجلس الشعبي البلدي.

يعتبر منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي من المناصب العليا في البلدية، فهو يخضع لمعايير وقوانين من حيث طريقة إنتخابه وتعيينه وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث مبرزين فيه أهم صلاحياته.

### المطلب الأول: كيفية إنتخابه وتعيينه.

لمعرفة طريقة تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي لأبد من الرجوع لأحكام القانون 10-11 المتعلق بالبلدية الذي أوضح الإبهام في هذه المسألة وفصل فيها في المادة 62 منه باعتباره أن الانتخابات<sup>1</sup> هي الوسيلة المتبعة لإختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي، حيث أن المترشح المتحصل على أغلبية الأصوات يكون هو الفائز في هذه الانتخابات<sup>2</sup>، كتطبيق جديد على غرار الأسلوب القديم الذي كان قائما على أسلوب التحالفات بمعنى أنه حتى وإن تحصلت قائمة على الأغلبية إلا أنه لا يمكن أن يكون رئيس منها إن كان هناك تحالفات بين القوائم الأخرى وهذا الأسلوب تم دحضه من طرف الدولة وذلك من أجل تسريع عملية تنصيب الرئيس والقضاء على النزاعات القائمة في البلدية حول الرئاسة.

لكن هناك حالة استثنائية تحول دون الإعلان عن رئيس المجلس الشعبي البلدي هي حالة تساوي الأصوات بين قائمتين وقد فصل فيها من خلال القانون العضوي للانتخابات رقم 10-16 في المادة 68 التي نصت على: «وعندما تتساوى الأصوات التي تحصلت عليها قائمتان أو أكثر، يمنح المقعد الأخير المطلوب شغله للقائمة التي يكون معلّ سنّ مرشحها هو الأصغر»<sup>3</sup>. منه نستنتج أن عامل السن هو الفارق الأخير والحاكم أثناء

<sup>1</sup> - قانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - النهار TV، عبد الرحمان صديني المفتش العام بوزارة الداخلية، 120 دقيقة أخبار، النهار TV، الجزائر (2017) سبتمبر (9).

<sup>3</sup> - قانون عضوي رقم 10-16 المتعلق بالانتخابات، مرجع سابق.

التساوي وهذا رّما راجع إلى رغبة التّولة في منح هذه المناصب للشبان من أجل إعطائهم فرصة لتفجير طاقاتهم في إظهار قدرتهم على تحمل المسؤولية بهذه المناصب القيادية.

يرسل محضر تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويعلن لكافة المواطنين عن القائمة الفائزة بالأغلبية عن طريق الإلصاق بمقرّ البلدية والملحقات الإدارية، يلي ذلك تنصيب الرّئيس بحفل رسمي في مقر البلدية بجلسة برئاسة الوالي أو من يمثله ويكون هذا بعد 10 أيام على الأكثر من تاريخ إعلان النتائج<sup>1</sup>.

وبعد الإتمام من هذه العملية يتّّم إعداد محضر بين رئيس البلدية المنتهية عهده والرّئيس الجديد في ثمانية أيام كحدّ أقصى بعد جلسة التنصيب مع إرسال نسخة منه إلى الوالي.

### المطلب الثاني: صلاحياته.

لقد أورد القانون الجزائري صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في العديد من القوانين منها: قانون البلدية وقانون الحالة المدنية بالإضافة إلى قانون الإجراءات الجزائية. يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي ضابطا للحالة المدنية وقد تم ورود هذا في قانون الحالة المدنية<sup>2</sup>، وتم إضفاء نوع من الإيضاح عليه في قانون البلدية رقم 11-10، في المادة 86 التي أشارت لصلاحياته المتمثلة في:

- التصريح بالولادات والزواج والوفاة.
- التصديق على الوثائق الإدارية المختلفة مثل وثيقة الهوية.
- تدوين العقود والأحكام في سجلات الحالة المدنية.

<sup>1</sup> - رئيس مكتب تسيير الموظفين، مقابلة رسمية 29-08-2018

<sup>2</sup> - عبد الجبار ناجي، الوضع القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي في ظل التعددية الحزبية، مذكرة تخرّج، (جامعة الدكتور محمد مولاي سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 - 2016)، ص 39.

الملاحظ هنا أنّ كلّ هذه الصلاحيات كثيرة ولا يستطيع رئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بها في آن واحد وهذا ما خوّل له تفويض إمضائه للمندوبين حسب القانون من أجل تخفيف الضغط عليه وضمان السير الحسن في مرفق الحالة المدنية في البلدية.

كما نجد أنّ لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الشرطة القضائية وهذا يتجسد في المهام التي يقوم بها مثل:

- نشر القوانين والتنظيمات والعمل على تنفيذها.
- السهر على حفظ النظام والأمن العام.
- التدخل لحفظ الصحة العمومية والبيئة<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى صلاحيات أخرى تتجسد في:

- إيصال جميع إنشغالات السكان إلى السلطات.
- المساهمة في التنمية المحلية في إطار تنفيذ برامج PCD.
- دعم المؤسسات التربوية من خلال: النقل المدرسي، والمطاعم المدرسية... إلخ<sup>2</sup>.

إنّ الملاحظ في هذه الصلاحيات رغم ذكرها في العديد من القوانين أنها محدودة ولا تجسد مركز رئيس المجلس الشعبي البلدي، لأنها تنحصر بصفة كبيرة في عمل روتيني يومي وهو: المحافظة على النظافة بالإضافة إلى المصادقة على الأوراق المختلفة رغم أنّ جوره قيادي يتعدّى هذه الصلاحيات إلى تحقيق التنمية المحلية.

<sup>1</sup> - عبد الجبار ناجي، الوضع القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي في ظل التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص 40.

<sup>2</sup> - قناة النهار TV، منشقة أخبار، عبد العزيز بلفتني وطار بن مصطفى، 120 دقيقة، أخبار النهار TV، الجزائر (2018/01/19).

## المبحث الثاني: النواب.

للمجلس الشعبي البلدي مجموعة من النواب يمارسون صلاحياتهم وفق ما خوله القانون من أجل تمثيل المواطن المحلي في جميع المجالات.

### المطلب الأول: كيفية إنتخابهم.

يعين نواب رئيس المجلس الشعبي البلدي من طرف رئيس البلدية وذلك بطلب من الوالي بموجب قرار من الوزير المكلف بالداخلية<sup>1</sup>، كأعضاء دائمين يتراأسون لجان البلدية المختلفة، ويكون عدد النواب حسب الكثافة السكانية في الإقليم حسب ما جاء في المادة 80 من القانون العضوي رقم 16-10 المتعلق بالانتخابات، حيث نجد:

- \* 13 عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة.
- \* 15 عضوا في البلديات التي يكون عدد سكانها بين 10.000 و 20.000 نسمة.
- \* 19 عضو في البلديات التي يكون عدد سكانها بين 20.001 و 50.000 نسمة.
- \* 23 عضو في البلديات التي يكون عدد سكانها بين 50.001 و 100.000 نسمة.
- \* 33 عضو في البلديات التي يكون عدد سكانها بين 100.001 و 200.000 نسمة.
- \* 43 عضو في البلديات التي يفوق عدد سكانها 200.001 نسمة<sup>2</sup>.

نلاحظ أن الدولة إعتمدت في تحديد عدد النواب في المجلس الشعبي البلدي على نسبة السكان في الإقليم، وهذا الشيء نحمده لأنه يمكن البلدية من تأطير إقليمها وتسيير شؤونها بشكل حسن، حيث يقلل من احتجاجات المواطنين حول سوء التسيير، ويمنح البلدية شيئا من التحكم في زمام الأمور.

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 13-91 متعلق بتحديد شروط إنتداب المنتخبين المحليين والعلاوات الممنوحة لهم، المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1434 الموافق لـ 25 فبراير سنة 2013 الصادر في الجريدة الرسمية، عدد 12 بتاريخ 16 ربيع الثاني عام 1434 هـ الموافق لـ 27 فبراير سنة 2013، ص 13.

<sup>2</sup> - قانون عضوي رقم 16-10، مرجع سابق، ص 20.

### المطلب الثاني: واجباتهم وحقوقهم.

إن لنواب مجلس الشعبي البلدي مجموعة من الحقوق والواجبات يمارسونها وفق ما حدده القانون وذلك من أجل تأطير مرفق البلدية من جهة ومن جهة أخرى ضمان السير الحسن فيها، وذلك بمجموعة المهام التي يقومون بها على غرار إستخلاف رئيس المجلس الشعبي البلدي في جميع التظاهرات والمناسبات التي حصل له فيها مانع الحضور لتحديد تاريخ جدول أعمال دورات المجلس مع الرئيس<sup>1</sup>، بالإضافة إلى ترأس لجان البلدية التي تعنى بالمجالات التالية حسب دراسة حالة بلدية أيت يحي موسى:

1. لجنة الشؤون الاجتماعية الثقافية والشباب.
2. لجنة تهيئة الإقليم والتعليم والسياحة والصناعة التقليدية.
3. لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة.
4. لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار.

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 13-105 المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1434 الموافق لـ 17 مارس 2013، الصادر في الجريدة الرسمية بـ 5 جمادى الأولى عام 1434 هـ الموافق لـ 17 مارس 2013.

**المبحث الثالث: الأمين العام.**

يعتبر الأمين العام للبلدية من المناصب العليا في البلدية نظراً للمهام التي يقوم بها على غرار المناصب الأخرى حيث خصّص له المشرع الجزائري مكانة هامة من خلال القوانين التي سنّها في هذا الخصوص وذلك لإظهار مهامه وصلاحياته بالإضافة إلى طريقة تعيينه.

**المطلب الأول: كيفية تعيينه.**

يعتبر تعيين الأمين العام بالبلدية مرتبط بالكثافة السكانية بالمنطقة، حيث يعيّن من طرف رئيس الجمهورية في البلديات التي يفوق عدد سكانها 100.000 ساكن، بينما يعين في البلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 50.000 و 100.000 ساكن من طرف الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحليّة، كما يعيّن من طرف رئيس البلدية في البلديات الصغيرة<sup>1</sup>.

نلاحظ أنّ الدولة إعتمدت أسلوب التعيين فيما يخص الأمين العام ولم تعتمد على أسلوب الانتخاب ولعلّ أنّ هذا راجع إلى أنّ مركزه ليس مركز سياسي وليس له صلة مباشرة مع المواطنين، وإنما يقتصر على العمل الإداري بصفة كبيرة ما يجعل مهامه محدودة بين رئيس المجلس الشعبي البلدي ورئيس الدائرة بالإضافة إلى الوالي أي أنّ مركزه إداري بصفة كبيرة وليس سياسي.

**المطلب الثاني: مهامه وصلاحياته.**

إنّ للأمين العام مهام وصلاحيات خوّلتها له القانون بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-320 وذلك من أجل تأدية المهام الموكلة له في المادة 07 إلى 16 من هذا المرسوم وهي:

<sup>1</sup> - لطيفة عشاب، النظام القانوني في البلدية في الجزائر، مذكرة تخرج (جامعة قصدي مرياح آلية الحقوق والعلوم

## 1- مهام الأمين العام:

- تحضير إجتماعات المجلس الشعبي البلدي وذلك بتوفير كافة الوسائل المادية والبشرية، بالإضافة إلى الحفاظ على سجلات المداولات.
- تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي وذلك من خلال إعلام الجمهور بها، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ القرارات الخاصة بالمشاريع التنموية فيها وذلك بعد إرسالها إلى السلطات المعنية والموافقة عليها.
- تنشيط إدارة البلدية من خلال الإشراف على:
- \* سلطة تعيين العمال في المناصب العليا.
- \* تسيير شبكات الحالة المدنية.
- \* إعداد مشروع الميزانية.
- \* إعداد محضر تسليم مرفق البلدية للرئيس الجديد والمنتخبة عهده<sup>1</sup>.

## 2- صلاحياته:

- عدم الانتماء لأي حزب سياسي والتعامل المباشر مع الوالي ورئيس الدائرة ولعل أن هذا الإجراء يهدف إلى حياديته وعدم الإنحياز لأي طرف من أعضاء المجلس الشعبي البلدي في حالة الخصام وذلك من أجل تأدية المهام بكل شفافية.
- مساعد أول لضابط الشرطة القضائية في مجال الشرطة الإدارية.
- الإشراف على الصفقات العمومية.
- ممثل مصالح أملاك الدولة في تحديد السعر الافتتاحي للمشاريع<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 16-320 المتعلق بالأحكام المطبقة على الأمين العام، المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1438 الموافق لـ 13 ديسمبر سنة 2016 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 73 الصادرة بالخميس 15 ربيع الأول 1438 الموافق لـ 15 ديسمبر 2016.

<sup>2</sup> - نورة بابوش، "صلاحيات أوسع للأمين العام للبلدية والوالي بامتياز الوزير"، التطبيق في: <https://www.djazairess.com/echorouki50306> في: (2010-04-03)

نلاحظ من خلال هذه المهام والصلاحيات مكانة الأمين العام في هرم السلطة للبلدية، فهو بمثابة مدير لها من خلال تفعيل النشاط الإداري داخلها من جهة ومن جهة أخرى الحماية التي منحت له بموجب القانون بفضل ترسيمه مساعد أول لضابط الشرطة القضائية.

### المطلب الثالث: علاقة الأمين العام بالمجلس والنواب.

تعتبر علاقة الأمين العام بالمجلس والنواب علاقة إدارية<sup>1</sup>، من خلال تنفيذ مهامه المختلفة فقط، منه نستنتج أنها علاقة عملية وذلك لمنعه من الانحراف في تأدية مهامه من خلال قبول هبات من الأعضاء أو النواب من أجل تقديم خدمات مصلحة لهم وهذا منافي لصلاحيات ومهامه قانونيا.

كما تعتبر علاقة مهنية و تكامل في المهام باعتباره قوة اقتراح و تنظيم للمصالح الإدارية و عنصر تنسيق لكل الأعمال التي تتولاها المجالس المحلية ،و يلتزم الحياد و التحفظ في أداء مهامه اتجاه المحيط السياسي الذي تنشط فيه البلدية.

<sup>1</sup> - نائبة الأمين العام، مقابلة رسمية.

# الفصل الثالث

دراسة حالة بلدية أيت يحي موسى

هذا الفصل خصصناه لدراسة حالة بلدية آيت يحي موسى من خلال الجانب التطبيقي الذي قمنا به بفضل الخرجات الميدانية التي قادتنا لإستقصاء الحقائق المتعلقة بمدى توافق الجانب النظري لهذا البحث مع الجانب التطبيقي فيما يخصّ تسيير السلطة التنفيذية في البلدية سياسية تمثيلية أم ممارسة إدارية، حيث سنركّز في دراستنا هذه على: الهيكل التنظيمي لهذه البلدية، ثمّ نعرّج إلى دور المعارضة الحزبية في المجلس ثمّ العلاقة بين رئيس المجلس الشعبي البلدي والنواب.

## المبحث الأول: تقديم عام حول بلدية آيت يحي موسى.

بلدية آيت يحي موسى التي كانت تدعى سابقا واد قصاري تأسست في 20 جانفي 1971 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 33-71 ، تعدّ هذه البلدية تابعة لدائرة ذراع الميزان وتقع على بعد 25 كلم شمال غرب مقر ولاية تيزي وزو وتقدر مساحتها بـ 62.90 كلم<sup>2</sup> وتضم 39 قرية بتعداد سكاني يقدر بـ 30.000 نسمة يحدها من الشرق بلدية تيرمتين والمعاتقة ومن الغرب بلدية مكيرة ومن الشمال بلدية تيمزريت التابعة لولاية بومرداس ومن الجنوب بلدية ذراع الميزان<sup>1</sup>.

## المطلب الأول: التنظيم الإداري للبلدية.

يتكون الهيكل التنظيم لهذه البلدية من مجموعة من المصالح والمكاتب والفروع وهذا حسب مداولات المجلس في 26 مارس 2010 من:

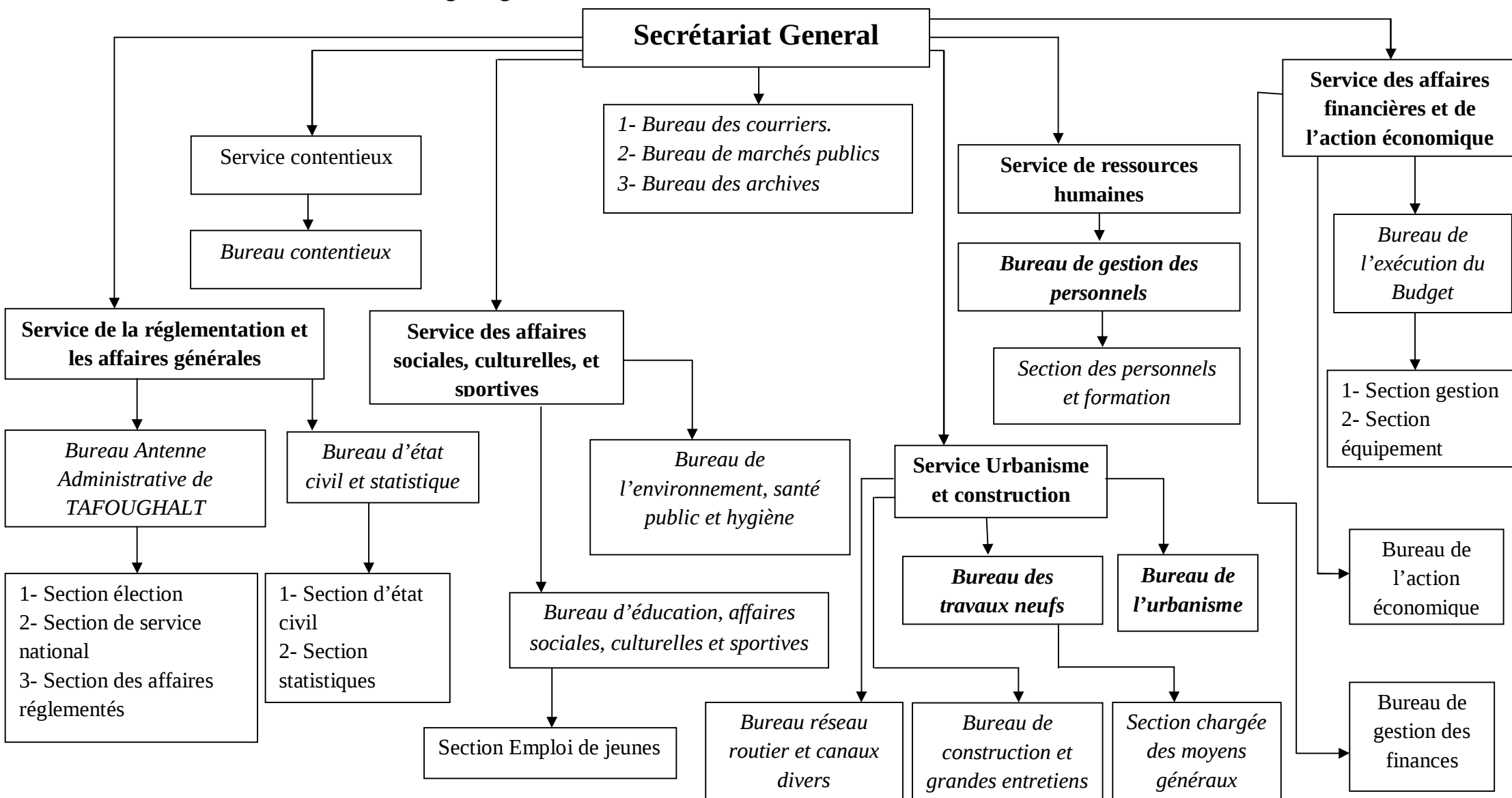
- أ - المصالح: - مصلحة الموارد البشرية.
- مصلحة المنازعات.
- مصلحة التنظيم والشؤون العامة.
- مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية.
- مصلحة الشؤون المالية والمبادرة الاقتصادية.
- ب - المكاتب: - مكتب الحالة المدنية والإحصاء.
- مكتب الملحقة الإدارية بتافوغالت.
- مكتب المنازعات.
- مكتب البريد والصفقات العمومية والأرشيف.
- مكتب البيئة والصحة العمومية.
- مكتب التعليم والشؤون الاجتماعية.

<sup>1</sup> - مقابلة رسمية، رئيس مكتب تسيير الموظفين، بلدية آيت يحي موسى، 25-07-2018.

- مكتب تسيير الموظفين.
  - مكتب تسيير المبادرة الاقتصادية.
  - مكتب التعمير.
  - مكتب البناءات والصيانة الكبرى.
  - مكتب الأشغال الجديدة.
  - مكتب شبكة الطرقات والأشغال الجديدة.
  - ج- الفروع:** - فرع الانتخابات والخدمة الوطنية والنشاطات المنظمة.
  - فرع الحالة المدنية والإحصاء.
  - فرع تشغيل الشباب.
  - فرع التكوين وتحسين مستوى الموظفين.
  - فرع التسيير والتجهيز<sup>1</sup>.
- كما نجد أن هذه المصالح تتفرع منها مكاتب وهذه المكاتب تتفرع منها فروع على شكل المخطط التالي:

<sup>1</sup> - مقابلة رسمية، رئيس مكتب تسيير الموظفين، مرجع سابق.

## Organigramme de la commune d'Ait Yahia Moussa



### المطلب الثاني: المجلس الشعبي البلدي.

يتكوّن المجلس الشعبي البلدي لأيت يحي موسى من 19 عضوا موزعين كالاتي:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي.

- أربعة نواب للرئيس.

- أربعة لجان.

- ثلاث لجان خاصة.

- سبعة أعضاء.

هؤلاء يمثلون السلطة التنفيذية في البلدية.

وهم ينتمون لعدة أحزاب سياسية مختلفة حسبما أفرزت عنه إنتخابات 23 نوفمبر

2017 وهي كالتالي:

- R.N.D أربعة مقاعد.

- F.F.S ثلاثة مقاعد.

- R.C.D مقعدان.

- M.P.A مقعدان.

- F.L.N مقعد واحد.

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن الحزب الحاكم والحائز على أعلى نسبة من

التصويت هو حزب R.N.D يليه حزب F.F.S ثم حزب M.P.A وحزب R.C.D ثم

حزب F.L.N.

### المطلب الثالث: توزيع الصلاحيات بين النواب.

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتوزيع الصلاحيات على أعضاء المجلس من

أجل مساعدته في التسيير وتأطير مرافق البلدية المختلفة وذلك لضمان السير الحسن

للاقليم، حيث نجد أن صلاحيات النواب تتمثل في:

أ- **النائب الأول:** مكلف بعمليات التسيير المالي والاقتصادي المتعلق بالحساب الإداري والميزانية الإضافية للبلدية خلال الفترة المنتدبة<sup>1</sup>.

ب- **النائب الثاني:** مكلف بتسيير التهيئة العمرانية والمخطط العمراني للبلدية<sup>2</sup>.

ج- **النائب الثالث:** مكلف بمتابعة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية خلال الفترة المنتدبة<sup>3</sup>.

د- **النائب الرابع:** مكلف بشؤون البيئة والنظافة بالإضافة إلى متابعة تسيير المدارس الابتدائية<sup>4</sup>.

كما نجد أنّ لكل نائب لجنة تابعة لمهامه يتزأسها عضو في المجلس الشعبي البلدي وهذه اللجان هي:

- \* لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والشباب تابعة لمهام النائب الثالث.
- \* لجنة تهيئة الإقليم، التعمير، السياحة والصناعات التقليدية تابعة لمهام النائب الثاني.
- \* لجنة المالية والاقتصاد والاستثمار تابعة لمهام النائب الأول.
- \* لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة تابعة لمهام النائب الرابع.

<sup>1</sup> - مقابلة رسمية، النائب الأول لرئيس المجلس الشعبي البلدي، مكلف بالتسيير المالي والاقتصادي، 19-07-2018.

<sup>2</sup> - مقابلة رسمية، النائب الثاني لرئيس المجلس الشعبي البلدي، مكلف بتسيير التهيئة العمرانية للبلدية، 23-07-2018.

<sup>3</sup> - مقابلة رسمية، النائب الثالث لرئيس المجلس الشعبي البلدي، مكلف بمتابعة الشؤون الاجتماعية والثقافية، 23-07-2018.

<sup>4</sup> - مقابلة رسمية، النائب الرابع لرئيس المجلس الشعبي البلدي، مكلف بشؤون البيئة والنظافة، 24-07-2018.

## المبحث الثاني: دور المعارضة الحزبية في المجلس.

يمارس أعضاء المجلس الشعبي البلدي مداولات من أجل معالجة قضايا تخص الإقليم أو التسيير برئاسة رئيس المجلس، حيث يكون سير المداولات بين الأعضاء بصفة عادية، كما يكون هناك إتفاق وإنسجام في الآراء لمختلف الأعضاء، حيث لا تكون هناك معارضة من طرف أحد الأعضاء لميول سياسي باعتبار أنه ينتمي لحزب معيّن، بل هناك اختلاف في وجهات النظر بالنسبة للأعضاء من زاوية تقديم الحلول أو الآراء حول القضايا المعروضة.

### المطلب الأول: علاقة الرئيس بنوابه.

يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي مهامه بصفة القانون ويساعده في ذلك أربعة نواب معينين من طرفه كلّ واحد حسب المجال المعين فيه، حيث يسود جو العمل التعاون والانسجام بين مختلف مجالات العمل بالنسبة للنواب، أما رئيس المجلس الشعبي البلدي فتكون العلاقة بينه وبين النواب علاقة مراقبة ووصاية وذلك بمتابعة مختلف أعمال نوابه من أجل دحض الصراع والتنافس بينهم الذي يولد النزاع والإنسداد في الآراء ووجهات النظر وذلك باعتبارهم رجال سياسيين ذات إنتماءات سياسية مختلفة وهذا لا يخدم مصالح البلدية في تلبية حاجيات المواطنين وتحقيق التنمية في الإقليم من جهة، ومن جهة أخرى هذه الوصاية والرقابة المفروضة على النواب تمنعهم عن الانحراف في مجال عملهم لتحقيق مصالحهم الشخصية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - مقابلة رسمية، رئيس المجلس الشعبي البلدي، 24-08-2018.

## المطلب الثاني: علاقة الرئيس بالأمين العام للبلدية.

يمكن حصر علاقة رئيس المجلس الشعبي البلدي بالأمين العام للبلدية في ثلاث مجالات نفرض أنها تبنى عليها هذه العلاقة وهي:

### أ - المجال التنظيمي:

حيث يتولّى الأمين العام للبلدية التنسيق بين مختلف المصالح والمكاتب وفروع الإدارة البلدية وذلك بتنشيط إدارتها والوقوف على مختلف هياكلها من أجل ضمان سيرورتها في تلبية حاجيات المواطنين من إمضاء على: البطاقة الوطنية أو رخصة السياقة أو جواز السفر وهذا ما يجعل مركزه بمثابة مدير للإدارة البلدية يمنع من خلالها كافة التجاوزات من طرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

### ب - المجال التسييري:

من خلال السلطة المخولة له قانونا من أجل تسيير الموارد البشرية بالإضافة إلى الوقوف على تحسين سير مداولات المجلس ونقلها للمصادقة عليها من طرف الوالي من جهة ومن جهة أخرى الوقوف على تسيير كافة الصفقات العمومية.

### ج - المجال الإتصالي:

حيث يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بنقل جميع إقتراحات النواب إلى الأمين العام للبلدية التي يمكن أن تقابل بالقبول أو الرفض من طرفه فهو بمثابة همزة وصل بينه والنواب.

غير أنه في بلدية آيت يحي موسى يظهر غياب الأمين العام فيها وعدم تعيينه من طرف رئيس المجلس الصراع السياسي والمعارضة في المجلس، حيث إكتفى رئيس المجلس بتعيين مكلف خاص يقوم بالإمضاء على الوثائق الرسمية ويظهر هذا أيضا من خلال عدد المداولات التي قاموا بها التي قوبلت معظمها بالرفض.

خاتمة

## خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة التي تناولت دور الهيئة التنفيذية للبلدية في تسيير البلدية يمكن استنتاج ما يلي:

- التسيير المزدوج في البلدية (التمثيل السياسي+إداريين معينين) يعتبر من صميم و طبيعة النظام المؤسساتي للجماعات المحلية.

- الفعالية في البلدية تتوقف على مدى قدرة و كفاءة السلطة المحلية بشقيها السياسي (المجلس الشعبي البلدي) و الإداري (الأمين العام للبلدية).

- نلاحظ فرقا و تناقضا بين ما تقرره النصوص القانونية و ما يتم تطبيقه في الواقع سواء من حيث الصلاحيات أو من حيث الموارد بسبب طغيان سلطات الوصاية على صلاحيات المجالس المنتخبة و الإدارة البلدية.

- ضعف المشاركة السياسية في الانتخابات المحلية لا تساعد السلطات المحلية في أداء مهامها و تقديم الخدمات ذات الأولوية و يؤدي إلى ممارسة الضغط و الاحتجاج المستمر مما يجرد الهيئة التنفيذية من موارد حقيقية للدعم و الإسناد عبر المشاركة الديمقراطية الإيجابية.

- لا يمكن للهيئة التنفيذية بالبلدية أن تتجزأ أهدافها إذا لم تتوفر على عنصر الانسجام و الموارد الضرورية لمعالجة مطالب المجتمع المحلي

- ضعف الكفاءة الإدارية بالبلدية يؤدي إلى هيمنة المنتخبين على التسيير.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### 1- الكتب باللّغة العربيّة:

1. حسين، عثمان ومحمد، عثمان. أصول القانون الإداري. منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2006.

2. رابحي، أحسن. الوسيط في القانون الدستوري. الجزائر، الطبعة الثانية، 2014.

### 2- المذكرات والرسائل الجامعية:

1. بهتولة، شوقي. الرقابة الإدارية علي المنتخبين في قانون البلدية 11-10، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة. جامعة الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.

2. حيزية، أميرة. الرقابة الوصائية على الجماعات المحلية في ظلّ قانون البلدية والولايات الجديدين، مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماستر. جامعة قصدي مرياح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

3. ناحي، عبد الجبار. الوضع القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي في ظلّ التعددية الجزئية، مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماستر. جامعة الدكتور محمّد مولاي سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

4. عشاب، لطيفة. النظام القانوني في البلدية في الجزائر، مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماستر. هيئات عدم التركيز الإداري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر. جامعة قصدي مرياح: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

5. تميم، سليم. هيئات عدم التركيز الإداري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر. جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

### 3- القوانين:

- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37.
- القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 غشت 2016 المتعلق بنظام الانتخابات الجريدة الرسمية، عدد 50.

### 4- المراسيم التنفيذية:

- المرسوم التنفيذي رقم 90-99 المؤرخ في 27 مارس 1990 المتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنسبة للموظفين وأعوان الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، الجريدة الرسمية، عدد 13.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-334 المؤرخ في 20 سبتمبر 2011، المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات المحلية، الجريدة الرسمية عدد 53.
- المرسوم التنفيذي رقم 13-91 المؤرخ في 25 فبراير 2013 المتعلق بتحديد شروط إنتداب المنتخبين المحليين والعلاوات الممنوحة لهم، الجريدة الرسمية، عدد 12.
- المرسوم التنفيذي رقم 13-105 المؤرخ في 17 مارس 2013 المتعلق بالنظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي، الجريدة الرسمية، عدد 15.
- المرسوم التنفيذي رقم 320-16 المؤرخ في 13 ديسمبر 2016 المتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية، الجريدة الرسمية، عدد 73.

### 5- الموقع الإلكتروني:

- بابوش، نورة. "صلاحيات أوسع للأمين العام للبلدية والوالي بامتياز الوزير"، التطبيق في: <https://www.djaza.iress.com/echourouki50306>

**6- المنشورات الصادرة المنظمات والهيئات التولية:**

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، النتائج الأولية لانتخابات المجالس الشعبية البلدية، 23 نوفمبر 2017.
- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية DRI، الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، التطبيق في: [www.democracy.reporting.org](http://www.democracy.reporting.org)

**7- مراجع أخرى:**

- قناة النهار TV، عبد الرحمن صديني المفتش العام بوزارة الداخلية، 120 دقيقة، أخبار، يوتيوب، الجزائر 9 سبتمبر 2017.
- قناة النهار TV، منشطة أخبار، عبد العزيز بالفتي وطاهر بن مصطفى 120 دقيقة أخبار، يوتيوب، الجزائر 19 جانفي 2017.

# الفهرس

كلمة شكر.

إهداء.

01 ..... مقدمة

## الفصل الأول: تنظيم المؤسسة البلدية

08 ..... المبحث الأول: الإدارة البلدية.

08 ..... المطلب الأول: الإدارة العامة.

12 ..... المطلب الثاني: الإدارة التقنية

14 ..... المبحث الثاني: المجلس الشعبي البلدي.

14 ..... المطلب الأول: الإنتخابات المحلية

17 ..... المطلب الثاني: صلاحيات ومهام المجلس الشعبي البلدي

18 ..... المطلب الثالث: نظام المداولات

20 ..... المبحث الثالث: العلاقة مع الوصاية

20 ..... المطلب الأول: العلاقة مع الولاية

21 ..... المطلب الثاني: العلاقة مع الدائرة

21 ..... المطلب الثالث: المرافقة والتعاون

## الفصل الثاني: السلطة الرئاسية في تسيير البلدية.

25 ..... المبحث الأول: رئيس المجلس الشعبي البلدي.

25 ..... المطلب الأول: كيفية إنتخابه وتعيينه

26 ..... المطلب الثاني: صلاحياته

28 ..... المبحث الثاني: النواب

|                                                         |    |
|---------------------------------------------------------|----|
| المطلب الأول: كيفية إنتخابهم.....                       | 28 |
| المطلب الثاني: واجباتهم وحقوقهم .....                   | 29 |
| المبحث الثالث: الأمين العام .....                       | 30 |
| المطلب الأول: كيفية تعيينه.....                         | 30 |
| المطلب الثاني: مهامه وصلاحياته .....                    | 30 |
| المطلب الثالث: علاقة الأمين العام بالمجلس والنواب ..... | 32 |

### **الفصل الثالث: دراسة حالة بلدية آيت يحي موسى.**

|                                                        |    |
|--------------------------------------------------------|----|
| المبحث الأول: تقديم عام حول بلدية آيت يحي موسى .....   | 35 |
| المطلب الأول: التنظيم الإداري للبلدية.....             | 35 |
| المطلب الثاني: المجلس الشعبي البلدي .....              | 38 |
| المطلب الثالث: توزيع الصلاحيات بين النواب .....        | 38 |
| المبحث الثاني: دور المعارضة الحزبية في المجلس.....     | 40 |
| المطلب الأول: علاقة الرئيس بنوابه .....                | 40 |
| المطلب الثاني: علاقة الرئيس بالأمين العام للبلدية..... | 41 |
| الخاتمة.....                                           | 43 |
| قائمة المراجع.....                                     | 45 |